١ ــ نظرية الميزة المطلقة ABSOLUTE ADVANTAGE THEORY

تُنسب هذه النـظرية إلى آدم سمث الاقتصـادي الـبريطاني الشهـير ومؤسس علم الاقتصـاد الحديث والذي كان أكد على مزايا التخصص بين الأفراد والصنائع كما أكد كذلك على ميزة المنافسة الحرة داخل القطر. حمل سمث هذا المنطق وطبقة على مستوى الدول قائلا إن بعض البلدان تنتج بعض السلع بطريقة اكفأ من بلدان أخرى أي إن لها فيها ميزة مطلقة ولكل بلد ميزة مطلقة في سلعة ما وإذا ماتخصص كل بلد في إنتاج السلعة التي له فيها ميزة مطلقة وإذا كانت التجارة حرة بين البلدان، فسيستطيع ذلك البلد الحصول عن طريق الاستيراد على السلعة أو السلع التي ليست له فيها ميزة مطلقة عن طريق مبادلتها بالسلع التي له فيها ميزة مطلقة. ليس ذلك فحسب بل إنه سيتحصل عليهـا بتكلفة أقل ممـا سيكلفه إنتاجها بنفسه وسيـزيد الإنتـاج العالمي مـن السلعتين وتزيـد الرفاهيــة .

كمثال لذلك لنفترض إن هنالك بلدين هما الولايات المتحدة وبريطانيا، وإن هنالك سلعتين هما القمح والنسيج فقط.

بالإضافة لذلك اشترط أو افترض آدم سمث عدة فرضيات تقوم عليها نظريته وذلك جزئياً بهدف التبسيط والتـأكيد على النقـاط التي يسعى لتفسـيرهـا وذلك منهج علمي مقبول. الافتراضات الإضافية هي :

أ ــ مقايضة السلع مع بعضهما (بدلاً من استعمال النقود الذي يأتي لاحقاً).
ب ــ ثبات تكلفة الوحدة مهما كان حجم الانتاج.
ج ــ انتقال عناصر الإنتاج بين الصناعات داخل الدولة بسهولة.
د ــ استحالة انتقال عناصر الإنتاج بين البلدان.
هـ ــ منافسة تامة.
و ــ عمالة كاملة.
ز ــ عدم وجود تكاليف نقل أو مواصلات.

ويستطيع كلا البلدين أن ينتج كلتا السلعتين ولكن بكفاءة مختلفة حيث إن الولايات المتحدة أكفأ من بريطانيا في إنتاج القمح أي أن لها ميزة مطلقة في إنتاج القمح. وعلى النقيض من ذلك تنتج بريطانيا النسيج بكفاءة أكثر مما تستطيع الولايات المتحدة. دعنا نفترض أن الإنتاجية تحسب على أساس الزمن الذي يستغرقه الإنتاج وأن أرقام الإنتاجية كانت في البلدين كالتالي :

	إنتاج عشرة أيام عمل		
	قمح بالاطنان		نسيج بالطاقة
الولايات المتحدة	٩٠	أو	٢٠
بريطانيا	٣٠	أو	٦٠

يوضح المثال أعلاه إن للولايات المتحدة ميزة مطلقة في إنتاج القمح حيث إن عشرة أيام من وقت المزارع الأمريكي تنتج قمحا مقداره ثلاثة أضعاف ما يستطيع المزارع البريطاني أن ينتجه في نفس المدة. من الجانب الآخر يتفوق العامل البريطاني على العامل الأمريكي في إنتاج النسيج بنسبة مماثلة وبذلك لبريطانيا ميزة مطلقة في إنتاج النسيج.

السؤال هو كيف تبدأ التجارة بين البلدين إذ أن المزارع الأمريكي قد لايدري عن أرقام الإنتاج ولايدخل في مقارنة كهذه إذا كان يريد أن يستبدل بعض قمحه بالنسيج الذي يحتاجه. كذلك صاحب المصنع الإنجليزي الذي يرغب في مقايضة جزء من إنتاجه من النسيج بالقمح يجهل أرقام الإنتاجية المقارنة. مايدركه هذان هو الأسعار أو معدلات التبادل بين السلع داخل القطر وفي البلد الآخر. يرصد الطرفان في كل بلد الأسعار في بلديهما ويفاضلان قبل أن يدخلا في التبادل. أما كيف تتحدد أسعار التبادل فإن النظرية مبنية على نظرية «العمل أساس القيمة» التي تقول إن قيمة أي سلعة من قيمة العمل المبذول فيها مقاسا بحجم الزمن الذي يتطلبه صنعها فالسلعة التي يستغرق صنعها يومين تكون قيمتها ضعف قيمة السلعة التي يستغرق صنعها يوما واحدا. على هذا الأساس تكون أسعار ما قبل التجارة في البلدين كالآتي:

- السعر في الولايات المتحدة: ١ طن قمح = $\frac{٢}{٩}$ طاقة نسيج

أي $\frac{٩}{٢}$ طن قمح ($\frac{١}{٢}$ ٤) = ١ طاقة نسيج

- السعر في بريطانيا: ١ طن قمح = ٢ طاقة نسيج

أي $\frac{١}{٢}$ طن قمح = ١ طاقة نسيج

أسعار التبادل هذه نتجت من حجم الوقت الذي يستغرقه إنتاج السلع في البلدين وبما أن عشرة أيام في الولايات المتحدة تنتج ٩٠ طنا قمحا إذا ما استغلت في زراعة القمح كما تنتج ٢٠ طاقة نسيجا إذا أستغلت في صناعة النسيج، تصبح قيمة ٩٠ طنا

قمحا معادلة أو مساوية لقيمة ٢٠ طاقة نسيجاً نسبة لتساويهما في حجم العمل المبذول فيهما وهكذا دواليك تتحدد الأسعار في كل بلد. ومع هذه الأسعار سيجد البلدان إن من الأفضل لهما التخصص كل في السلعة التي له فيها ميزة مطلقة. سيجد المزارع الأمريكي أنه يستطيع الحصول على أكثر من $\frac{٢}{٩}$ طاقة مقابل كل طن قمح إذا ما بادله مع الصانع البريطاني بدلا من مبادلة قمحه مع الصانع الأمريكي. من الجانب الآخر سيجد الصانع البريطاني أنه يستطيع أن يحصل على أكثر من $\frac{١}{٢}$ طن قمح بمبادلة الطاقة الواحدة مع المزارع الأمريكي بدلا من المزارع البريطاني. المزارع الأمريكي على استعداد لأن يقبل أي سعر لقمحه يزيد عن $\frac{٢}{٩}$ طاقة للطن بينما الصانع البريطاني على أستعداد لأن يقبل أي ثمن لنسيجه يزيد عن $\frac{١}{٢}$ طن قمح مقابل كل طاقة نسيج يقدمها. وهكذا يجد الاثنان أنه من الأفضل لهما الدخول في التجارة عبر الحدود وسيتحدد السعر النهائي ليكون بين هذين السعرين. سيكون سعر القمح للطن الواحد منه مابين ٢ طاقة (سعره في بريطانيا) و $\frac{٢}{٩}$ طاقة (سعره في الولايات المتحدة).

السعر بعد التجارة:

٢ طاقة نسيج > سعر طن القمح > $\frac{٢}{٩}$ طاقة نسيج.

كذلك سيزيد الإنتاج العالمي مع التخصص ولإثبات ذلك دعنا نفترض أيضا أن كل موارد الولايات المتحدة وطاقاتها تعادل ٢٠٠٠ يوم عمل وأن كل موارد بريطانيا كانت تعادل ١٠٠٠ يوم عمل، ماذا سيكون حجم الإنتاج في كل بلد وفي المجموع لو أن كل بلد لم يتخصص ولم يتاجر بل أنتج السلعتين بتفريغ نصف عماله لإنتاج كل سلعة؟ أي إن الولايات المتحدة تخصص ألف يوم عمل لإنتاج القمح والألف الأخرى في إنتاج النسيج كما تفرغ بريطانيا نصف عمالها للعمل في زراعة القمح والنصف الآخر لصناعة النسيج أي ٥٠٠ يوم عمل في كل منهما. على ذلك يكون الإنتاج كما يلي:

في الولايات المتحدة : ١٠٠٠ يوم في إنتاج القمح تنتج : ١٠٠ × ٩٠ = ٩٠٠٠ر٩ طن قمح

: ١٠٠٠ يوم في إنتاج النسيج تنتج : ١٠٠ × ٢٠ = ٢٠٠٠ر٢ طاقة

في بريطانيا : ٥٠٠ يوم في إنتاج القمح تنتج : ٥٠ × ٣٠ = ٥٠٠ر١ طن قمح

: ٥٠٠ يوم في إنتاج النسيج تنتج : ٥٠ × ٦٠ = ٠٠٠ر٣ طاقة نسيج

اجمالي إنتاج الدولتين : ٩٠٠٠ + ٥٠٠ر١ = ٥٠٠ر١٠ طن قمح

٢٠٠٠ر٢ + ٠٠٠ر٣ = ٠٠٠ر٥ طاقة نسيج

الإنتاج مع التخصص: الآن افترض أنَّ كل بلد سيتخصص في السلعة التي له فيها ميزة مطلقة وأن الولايات المتحدة ستركز كل طاقاتها أي ٢٠٠٠ يوم عمل في إنتاج القمح بينما تركز بريطانيا كل مواردها أي الألف يوم عمل لديها في إنتاج النسيج، كم سيكون حجم الإنتاج الكلي ؟

إنتاج القمح (الولايات المتحدة): ٢٠٠ × ٩٠ = ١٨ر٠٠٠ طن قمح
إنتاج النسيج في (بريطانيا): ١٠٠ × ٦٠ = ٦ر٠٠٠ طاقة نسيج

وبمقارنة الإنتاج في الحالتين نجد ان إنتاج كلا السلعتين أكثر في حالة التخصص. وليس من الضروري أن يكون التخصص تاما كما في هذه الحالة، فقد تختلف أرقام الانتاجية وتجد الولايات المتحدة أن من الخير لها أن تنتج كلا السلعتين بتركيز على القمح مع استخدام الفائض عن حاجاتها منه لاستيراد مزيد من النسيج بينما تتخصص بريطانيا كلية في انتاج النسيج. وسيزيد الإنتاج العالمي من السلعتين حتى في حالة التخصص الجزئي هذه. بذلك تزيد التجارة من الإنتاج العالمي في السلعتين وتنخفض الأسعار عما كانت ستكون عليه بدون تجارة بين البلدين وبدون تخصص.

مع التجارة الخارجية سيتخصص كل بلد في إنتاج السلعة التي له فيها ميزة مطلقة ويتحصل على حاجته من السلعة التي ليست له فيها ميزة مطلقة بالتجارة مع البلدان التي لها فيها ميزة مطلقة. أما مصدر هذه الميزة المطلقة فقد يكون المناخ أو الموقع أو الموارد الطبيعية فوق الأرض أو تحتها من هبات الله الكريم. كذلك قد يكون مصدر الميزة شيئا يكتسب بالتجربة والممارسة والتعلم وتطوير التقنية مثل إيطاليا التي تتخصص في صناعة المصنوعات الجلدية بينما هي تستورد الجلود وتتخصص سويسرا في الساعات لمجرد أنها حذقت تقنيتها وتلك هبة إلهية أيضا.

تلك هي نظرية الميزة المطلقة توسعنا بعض الشيء في شرحها لننطلق من ذلك الأساس إلى نظريات أخرى تحاول أن تفسر وضعا مغايرا للافتراضات هنا. في نظرية الميزة المطلقة للدولة الواحدة ميزة مطلقة في سلعة واحدة على الأقل لا في إنتاج كل السلع. هذه النظرية إذن لاتفسر الأوضاع التي تكون فيها لدولة ميزة مطلقة في إنتاج أكثر من سلعة ولاتكون للبلد الآخر ميزة مطلقة في أيهما اعلاه ومع ذلك تقوم التجارة بين ذينك البلدين وتتخصص كل دولة في سلعة تنتجها وتتحصل على ماتحتاجه من السلعة الأخرى بمقايضة فائض إنتاجها من السلعة الأولى. هذا ماتفسره النظرية التالية:

٢ ـ. نظرية الميزة النسبية COMPARATIVE ADAVNTAGE THEORY

تسمى هذه النـظرية أيضـا نظرية التكلفة النسبية Comparative Costs وتعزى إلى الاقتصادي البريطاني المشهور ديفيد ريكاردو الذي عـاش فـي القرن قبل الفائت. بنى ريكاردو نظريته على أساس نفس نظرية «العمل أساس القيمة» أي أن قيمة أي سلعة يحددها حجم العمل الذي يكفي لانتاجها أي مايستغرقه إنتاجها من وقت. على ذلك يكون ثمن السلعة التي يستغرق إنتاجها يومين ضعف ثمن السلعة التي يستغرق إنتاجها يوماً واحداً. كذلك اشترط ريكاردو أو افترض عدة فرضيات تقوم عليها نظريته علما بأنها مشابهة تماماً للفرضيات التي خلف نظرية الميزة المطلقة ولن نكررها هنا إذ يمكن الرجوع إليها أعلاه.

على هذا أخذ ريكاردو مثالا لبلدين هما الولايات المتحدة وبريطانيا ينتج كل بلدٍ منهما القمح والنسيج إلا إن الإنتاجية مختلفة في كل منهما فالولايات المتحدة تنتج كل واحدة من السلعتـين بدرجـة أكفأ أي أرخص مما تستطيع بريطانيا. وضع ريكاردو معدلات الإنتاج التالية لوحدات زمنية متساوية في كل من البلدين (عشرة أيام عمل مثلا):

	القمـــح		النسيـــج
الولايات المتحدة	٩٠ طن	أو	١٢٠ طاقة
بريطانيا	٣٠ طن	أو	٦٠ طاقة

توضـح الأرقام أن عشرة أيام عمل في الولايات المتحدة تستطيع إنتاج ٩٠ طنا من القمح أو ١٢٠ طاقة من النسيج بينما تنتج بريطانيا ٣٠ طنا من القمح أو ٦٠ طاقة نسيجا في نفس الفترة الزمنية. حصيلة المزارع الأمريكي في عشرة أيام هي ٩٠ طنا قمحا بينما حصيلة المـزارع الـبريطاني في عشرة أيام هي ٣٠ طنـا فقط وكـذلـك حصيلة الصانع الأمريكي أعلى من رصيفه البريطاني في نفس المدة. وبذلك يتفوق الأمريكي على رصيفه الـبريطاني في مجال النسيج ومجـال القمـح. إذا كانت الـولايات المتحدة تنتج كلا من السلعتين بتكلفة أقل، لماذا إذن يقوم التبادل التجاري بينهما؟

للإجابة على هذا السؤال دعونا ننظر في نسب التبادل داخل كل قطر بمفرده وقبل قيام التجـارة بين البلدين أي السعر الذي تتم به مقايضة كل سلعة بالأخرى داخل البلد الواحد وقبل التجارة.

في الولايات المتحدة: ١ طن قمح = ١ر٣٣ طاقة نسيج

أي $\frac{٣}{٤}$ طن قمح = ١ طاقة نسيج

في بريطانيا: ١ طن قمح = ٢ طاقة نسيج

أي $\frac{١}{٢}$ طن قمح = ١ طاقة نسيج

بالرغم من إن للولايات المتحدة ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين إلا إن ميزتها في إنتاج القمح أقوى من ميزتها في إنتاج النسيج لأنها وبنفس الموارد التي تنتج بها طن قمح تنتج $١\frac{١}{٣}$ طاقة نسيج بينما تستطيع بريطانيا أن تنتج ٢ طاقة نسيج بنفس الموارد التي تنتج بها طن قمح. بطريقة أخرى يستطيع المزارع الأمريكي أن ينتج من القمح في عشرة أيام ثلاثة أضعاف ما ينتجه المزارع البريطاني في نفس الفترة، بينما يستطيع الصانع الأمريكي أن ينتج من النسيج في عشرة أيام ضعفي ما ينتجه البريطاني في نفس الفترة، والأمريكي أكفأ في الأثنين لكنه أكثر كفاءة في القمح منه في النسيج مقارنة بالبريطاني. لذا يكون من مصلحة الولايات المتحدة لو أنتجت قمحا فقط وأستبدلت فائضها مع بريطانيا طالما ستتحصل على أكثر من ١٫٣٣ طاقة نسيج مقابل طن واحد من القمح لأنها لن تستطيع أن تتحصل على ذلك المعدل في داخل البلد.

أما بريطانيا فبالرغم من أنه ليست لها أية ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين لكن وضعها أقل سوءا في حالة النسيج منه في حالة القمح وستستفيد بريطانيا من التخصص في النسيج ومقايضة فائضها بالقمح طالما تستطيع أن تتحصل على مايفوق نصف طن من القمح مقابل كل طاقة نسيج وهو سعره داخل بريطانيا. أما السعر النهائي الذي سينشأ من قيام التجارة بين البلدين فسيكون سعرا وسطا بين السعرين السائدين في البلدين لكل من السلعتين قبل التجارة. سيكون سعر طن القمح مقابل الطاقة من النسيج مابين $١\frac{١}{٣}$ طاقة (سعره في الولايات المتحدة) و ٢ طاقة (سعره في بريطانيا) وذلك في مصلحة البلدين حيث تتحصل الولايات المتحدة على نسيج من التجارة أكثر مما كانت ستحصل عليه بدون تجارة وبدون تخصص. في نفس الوقت تستطيع بريطانيا أن تحصل على قمح مقابل نسيجها إذا تخصصت في إنتاجه وقايضته مع الولايات المتحدة بأكثر مما كانت ستحصل عليه بدون التجارة.

لذا نقول إن للولايات المتحدة ميزة مطلقة في السلعتين وميزة نسبية في القمح وتخلفا نسبيا في النسيج. من الجانب الآخر لبريطانيا تخلف مطلق في السلعتين لكن تخلفها أقل في